

Distr.: General
19 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السادسة والستون

منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب في الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لكمبوديا واليابان ونيبال والفلبين وجمهورية كوريا وفيت نام

نحن الموقعون أدناه، نتشرف بأن نطلب، وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في جدول أعمال دورة الجمعية العامة السادسة والستين بعنوان "منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب في الجمعية العامة".

ولقد أنشئ المؤتمر الدولي في مانيلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لبناء جسور التعاون السياسي وإقامة شبكات تستفيد في إطارها الأحزاب السياسية الرئيسية الحاكمة والمعارضة على حد سواء كل من الآخر. وزاد عدد أعضاء المؤتمر ونما نفوذه باطراد على امتداد العقد الأول من عمره. ففي أيار/مايو ٢٠١١، وصل عدد أعضائه من الأحزاب السياسية المستوفية لشروط العضوية إلى ما يربو على ٣٤٠ حزبا في ٥٢ دولة وإقليم واحد في آسيا. وبعد إرساء روابط الأخوة والتعاون مع المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدأ المؤتمر، في عام ٢٠٠٨، يسعى إلى التواصل مع الأحزاب السياسية في قارات أخرى، من بينها بوجه خاص، أفريقيا.

وعقد المؤتمر حتى الآن ٦ جمعيات عمومية - في مانيلا (٢٠٠٠) وبانكوك (٢٠٠٢) وبيجين (٢٠٠٤) وسول (٢٠٠٦) وأستانا (٢٠٠٩) وبنوم بنه (٢٠١٠). وشكلت هذه الجمعيات ملتقى لأبرز القادة السياسيين في قارة آسيا يسعون فيه إلى إيجاد سبل للتعايش في



قارتهم في ظل مزيد من السلام والديمقراطية والرخاء. ومنذ عام ٢٠٠٤، ولجنته الدائمة المؤلفة من ١٨ حزباً سياسياً رئيسياً في ١٨ دولة تجتمع مرتين على الأقل في السنة. ومنذ عام ٢٠٠٨ بدأ المؤتمر ينظم، أيضاً، مؤتمرات استثنائية بشأن المسائل الأساسية التي تهم القارة - من قبيل المسائل المتصلة بتقليص حجم الفساد السياسي إلى أدنى حد ممكن (سول، ٢٠٠٨) وتعزيز قدرة الدول (كاتماندو، ٢٠٠٩) وتخفيف حدة الفقر الجماعي (كنمينغ، ٢٠١٠) والتعامل مع الكوارث الطبيعية (كوالالمبور، ٢٠١١).

وما برح المؤتمر منذ إنشائه يدعم الأمم المتحدة وأنشطتها بحماس متقد. ففي الفقرة الأولى من ديباجة ميثاقه المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أعلن بوضوح لا لبس فيه التزامه المطلق بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. واعتمد ممثلو الأحزاب السياسية الذين شاركوا في الجمعية العمومية السادسة، بنوم بنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالإجماع إعلاناً يؤيدون فيه طلب منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويقوم المؤتمر أيضاً بتنسيق المبادرات المشتركة مع حكومات دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة وصولاً إلى الهدف نفسه.

وفي اعتقادنا أن المؤتمر يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً في صياغة علاقات التعاون بين الأمم المتحدة والأحزاب السياسية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا مستقبلاً، وهي القارات الثلاث التي تشهد ديمقراطيات صاعدة، وذلك بتجميع ما تبديه الشعوب على تنوعها، في المناظرات والمناقشات السياسية على مختلف المستويات المحلي والوطني والقاري، من آراء، وموافاة منظومة الأمم المتحدة بتلك الآراء، وتوعية الشعوب بالاتفاقات الدولية التي يتم التوصل إليها في الأمم المتحدة والحصول على موافقتها وتأييدها لتلك الاتفاقات، وبناء توافق دولي في الآراء بشأن الإجراءات المتخذة في الأمم المتحدة تصدياً للتحديات العالمية الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤتمر أن يوفر الدعم للأحزاب السياسية في إطار النظم الديمقراطية الصاعدة، وأن يزيد من قدرتها على أن تؤدي، على الصعيدين المحلي والوطني، مهامها في مجال وضع القوانين ومهامها الإشرافية وذلك فيما يتعلق بالأمور التي تخص التعاون الدولي في الأمم المتحدة.

ومرفق طيه مذكرة تفسيرية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني) يتعلق بهذا البند.

ويشرفنا أن نلتمس تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) كوسال سي

الممثل الدائم لمملكة كمبوديا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) تسونيو نيشيدا

الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غيان شاندرأ أتشاريا

الممثل الدائم لجمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لبران ن. كباباكتولان

الممثل الدائم لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كيم سوك

الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لي هواي ترونغ

الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

خلفية تاريخية

أعلن قادة ٤٦ حزباً سياسياً آسيوياً، في مانيتا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إنشاء المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية لبناء جسور التعاون السياسي وإقامة شبكات تستفيد في إطارها الأحزاب السياسية الرئيسية في آسيا الحاكمة والمعارضة على سواء، كل من الآخر. وزاد عدد أعضاء المؤتمر ونما نفوذه باطراد على امتداد العقد الأول من عمره. ففي نهاية أيار/مايو ٢٠١١، وصل عدد أعضائه من الأحزاب السياسية المستوفية لشروط العضوية إلى ما يربو على ٣٤٠ حزباً في ٥٢ دولة وإقليم واحد في آسيا.

وعقد المؤتمر، حتى الآن، ٦ جمعيات عمومية كللت بالنجاح، في مانيتا، عام (٢٠٠٠) وفي بانكوك، عام ٢٠٠٢ وفي بيجين عام ٢٠٠٤ وفي سول، عام ٢٠٠٦ وفي أستانا، عام ٢٠٠٩ وفي بنوم بنه، عام ٢٠١٠، وكانت ملتقى للقادة السياسيين في المنطقة تبادلوا الآراء فيه وتواصلوا فيما بينهم وساعدت على توطيد الوحدة فيما بين الدول الآسيوية ودفع آسيا على طريق الاستقرار والرخاء.

ومنذ عام ٢٠٠٤، واللجنة الدائمة للمؤتمر المؤلفة من ١٨ دولة، تجتمع مرتين على الأقل في السنة. وبدأ المؤتمر منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، ينظم أيضاً مؤتمرات استثنائية بشأن المسائل الأساسية التي تهم القارة - من قبيل المسائل المتصلة بتقليص حجم الفساد السياسي إلى أدنى حد وتعزيز قدرة الدول وتخفيف حدة الفقر الجماعي والتعامل بفعالية مع الكوارث الطبيعية.

المقاصد

تنص المادة ١ من ميثاق المؤتمر، المعتمد في الجمعية العمومية الرابعة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على الأهداف التالية:

(أ) النهوض بتبادل الآراء والتعاون فيما بين الأحزاب السياسية في آسيا على اختلاف إيديولوجياتها؛

(ب) تعزيز التفاهم والثقة فيما بين شعوب المنطقة وبلدانها؛

(ج) النهوض بالتعاون الإقليمي من خلال الدور الفريد الذي تؤديه الأحزاب السياسية والقناة التي تشكلها في هذا الصدد؛

(د) تهيئة بيئة للسلام المستدام والرخاء المشترك في المنطقة.

الهيكـل التنظيمي

العضوية

تنص المادة ٢ من ميثاق المؤتمر على أن المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية "منظمة يفتح باب الانضمام إليها لجميع الأحزاب السياسية في آسيا التي ينتخب أعضاؤها بشكل ديمقراطي في برلمانات بلدانهم التي هي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة". وفي الاجتماع الخامس للجنة الدائمة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اتفق على توجيه الدعوة إلى الأحزاب السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار جهد يرمي إلى جعل أنشطة المؤتمر أكثر شمولاً وتمثيلاً للتنوع الذي تزخر به المنطقة. وفي الاجتماع الثامن للجنة الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اتفق كذلك على تطبيق معيارين يُعرِّفان الأحزاب السياسية الآسيوية المستوفاة لشروط المشاركة في أنشطة المؤتمر مستقبلاً بأنها: (١) الأحزاب السياسية التي تشكل ما يزيد عن ١ في المائة من المقاعد المنتخبة في البرلمان؛ (٢) الأحزاب السياسية التي فازت بما يربو على ١ في المائة من أصوات الناخبين في آخر انتخابات برلمانية جرت في بلدانها وصدقت على نتائجها اللجان الانتخابية الوطنية.

ووفقاً لهذه المعايير، وصل، في نهاية أيار/مايو ٢٠١١، عدد الأحزاب السياسية المستوفية لشروط المشاركة في أنشطة المؤتمر إلى ٣٤٠ حزباً في ٥٢ دولة وإقليم واحد في آسيا.

الجمعية العمومية

وفقاً للمادة ٤ من ميثاق المؤتمر، تعقد الجمعية العمومية مرة كل سنتين على أساس التناوب فيما بين الأعضاء، ما لم تقرر اللجنة الدائمة خلاف ذلك. وهي تنعقد، من حيث المبدأ، لمدة ثلاثة أيام عمل خلال النصف الأخير من السنة وتتألف من جلسة افتتاحية وجلسة عامة واجتماعات للجان المواضيعية وحلقات عمل خاصة بشأن مواضيع محددة توافق عليها اللجنة الدائمة وجلسة ختامية.

اللجنة الدائمة

وفقاً للمادتين ٩ و ١٠ من ميثاق المؤتمر، أنشئت لجنة دائمة تتألف من ممثلي ١٨ عضواً ينتمون لعدد مساوٍ من البلدان. وتبلغ فترة العضوية في اللجنة الدائمة عامين تبدأ في نهاية الجمعية العامة وتنتهي في الجمعية العمومية التالية. وتتخذ اللجنة الدائمة القرارات وتضع الإجراءات المتعلقة بتنظيم اجتماعات المؤتمر، بما في ذلك الجمعيات العمومية والمؤتمرات الاستثنائية، وبمسائل أخرى تخص أنشطة المؤتمر وبرامجه.

وتتألف اللجنة الدائمة حالياً من ممثلي ١٨ حزباً سياسياً رئيسياً في ١٨ دولة تمثل مختلف المناطق دون الإقليمية في آسيا أي وسط آسيا وشمال شرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا، وهي تجتمع منذ عام ٢٠٠٤ أكثر من مرتين في السنة.

أمانة المؤتمر

أنشئت الأمانة الدائمة للمؤتمر في سول بقرار اتخذ بالإجماع في الاجتماع العاشر للجنة الدائمة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٩ وصادقت عليه الجمعية العمومية الخامسة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ووفقاً للمادة ١٢ من ميثاق المؤتمر، تؤدي الأمانة مهام مثل (١) تعهد وتحديث قائمة الأحزاب السياسية والموقع الشبكي الرسمي؛ (٢) تزويد أعضاء المؤتمر بما يلزم من معلومات ومساعدة؛ (٣) إقامة اتصالات مع منظمات دولية أو إقليمية أخرى وتعزيز التعاون معها.

التمويل

تنص المادة ٨ من ميثاق المؤتمر على أن تتحمل الأحزاب السياسية النفقات الأساسية للجمعيات العمومية التي تقوم تلك الأحزاب باستضافتها. وتشمل النفقات الأساسية، الترتيبات اللوجستية أي مرافق الاجتماعات والنقل المحلي، ولا تشمل، ضمن جملة أمور، النقل الدولي إلى ومن مكان انعقاد الجمعية العمومية. ولأغراض عقد أي جمعية عمومية يجوز للأحزاب السياسية التي تستضيفها أن تطلب تبرعات من أعضاء المؤتمر ومن منظمات أخرى.

أما أنشطة المؤتمر، أي الجمعيات العمومية واجتماعات اللجنة الدائمة والمؤتمرات الاستثنائية فتمولها من، من حيث المبدأ، الأحزاب السياسية التي تستضيفها، وهي تغطي، في المعتاد، تكاليف تنظيم المؤتمرات وتوفير الحد الأدنى من أماكن الإقامة محلياً لعدد محدود من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في تلك الأنشطة.

وفي الاجتماع العاشر للجنة الدائمة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٩، أُنقِص على أن يوفر البلد المضيف، في مرحلة أولى، ما يلزم من تمويل ومن موظفين لتنفيذ مهام أمانة المؤتمر. واتفق كذلك على أن تواصل اللجنة الدائمة مناقشة المسائل المتصلة بميزانية الأمانة وموظفيها. ومنذ عام ٢٠١٠، ومؤسسة كوريا في سول توفر الأموال اللازمة للإنفاق على جزء من أنشطة الأمانة. وتغطي المنح الخاصة سائر النفقات الإدارية بما فيها تكاليف الموظفين وصيانة المكاتب.

الأنشطة

الجمعيات العمومية

عقد المؤتمر حتى الآن ست جمعيات عمومية. الأولى في مانيلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وحضرها ممثلو ٤٦ حزبا سياسيا من ٢٦ بلدا، والثانية في بانكوك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وحضرها ٧٧ حزبا من ٣٥ بلدا، والثالثة في بيجين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وحضرها ٨١ حزبا من ٣٥ بلدا، والرابعة في سول، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وحضرها ٩٢ حزبا من ٣٦ بلدا، والخامسة في أستانا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وحضرها ٦٣ حزبا من ٣٣ بلدا والسادسة في بنوم بنه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وحضرها ٩٠ حزبا من ٣٦ بلدا.

وشكلت هذه الجمعيات ملتقى لأبرز القادة السياسيين في قارة آسيا سعوا فيه إلى إيجاد سبل للتعايش في قارتهم في ظل مزيد من السلام والديمقراطية والرخاء.

المؤتمرات الاستثنائية

تم أيضا تنظيم مؤتمرات استثنائية وحلقات عمل لأعضاء المؤتمر بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة مثل منع الفساد السياسي، وتعزيز قدرة الدول، والتخفيف من حدة الفقر والتعامل مع الكوارث الطبيعية. ويعكف المؤتمر على التحضير لاستضافة مؤتمرا استثنائيا آخر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بشأن المسائل المتصلة بتخفيف حدة الفقر في الصين.

العلاقات مع المنظمات الأخرى

بدأ المؤتمر مؤخرا، يسعى إلى التواصل مع مناطق أخرى في العالم. وقد عقد أول اجتماع مشترك مع المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بوينس آيريس في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وكُلِّل ذلك الاجتماع بالنجاح. وبعد إرساء روابط الأخوة والتعاون مع المؤتمر آنف الذكر، شرع المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية، في ظل التنسيق مع المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في بذل الجهود للتواصل مع الأحزاب السياسية في أفريقيا بهدف تنظيم أول اجتماع ثلاثي للأحزاب السياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في المستقبل القريب.

وفي هذا الصدد، سيؤدي المؤتمر الدولي دورا رئيسيا متواصل ليس في إطار حركة آسيا الحتمية صوب بناء جماعة آسيوية فحسب بل وأيضا في إطار السعي على الصعيد العالمي إلى بناء عالم ينعم بقدر أكبر من السلام والرخاء.

طابع المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية

على الرغم من أن المؤتمر الدولي ليس في حد ذاته منظمة حكومية دولية يجدر أن تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعين الاعتبار في النقاط التالية المتعلقة بوضعه القانوني:

(أ) أن المؤتمر الدولي فريد من نوعه من حيث أن باب العضوية فيه مفتوح لجميع الأحزاب السياسية بصرف النظر عن توجهها السياسي؛

(ب) أن الأحزاب السياسية المشاركة في أنشطة المؤتمر الدولي إما مسؤولة عن تشكيل الحكومات في بلدانها أو أنها تضع معظم سياساتها أو مؤهلة لتشكيل حكومات في المستقبل رهنا بنتائج الانتخابات؛

(ج) أن المؤتمر الدولي يوافي منظومة الأمم المتحدة باستمرار بنتائج مناقشاته السياسية على جميع الأصعدة المحلي والوطني والقاري، فقد أحال إليها مثلاً إعلان كمينغ بشأن تخفيف حدة الفقر الذي اعتمد في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده المؤتمر الدولي في تموز/يوليه ٢٠١٠، في توقيت مناسب لعرضه على اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد بعد ذلك بشهرين؛

(د) وبالإضافة إلى ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تعاوناً وثيقاً بين المؤتمر الدولي والأحزاب السياسية في مناطق أخرى، أي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، بهدف تشكيل منتدى عالمي من الأحزاب السياسية، وفي حالة أمريكا اللاتينية، يعقد المؤتمر الدولي والمؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعات سنوية مشتركة لتنسيق أنشطتهما في سياق تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

أسباب طلب منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب

ما برح المؤتمر الدولي منذ إنشائه يدعم الأمم المتحدة وأنشطتها بحماس متقد. ففي الفقرة الأولى من ديباجة ميثاقه المعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أعلن بوضوح لا لبس فيه، التزامه المطلق بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. واعتمد ممثلو الأحزاب السياسية الذين شاركوا في الجمعية العمومية السادسة في بنوم بنه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالإجماع إعلاناً يؤيدون فيه طلب الحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وسوف يؤدي المؤتمر الدولي دورا رئيسيا ومستمر ليس في إطار حركة آسيا الحتمية صوب بناء جماعة آسيوية فحسب بل وأيضا في سياق السعي على الصعيد العالمي إلى بناء عالم ينعم بقدر أكبر من السلام والرخاء.

وبوسع المؤتمر الدولي أن يؤدي أيضا دورا كبيرا في صياغة علاقات التعاون بين الأمم المتحدة والأحزاب السياسية ليس في آسيا فحسب بل أيضا في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا - وهي القارات الثلاث التي تشهد ديمقراطيات صاعدة - وذلك في المجالات التالية:

(أ) تجميع ما تبديه الشعوب على تنوعها، في المناظرات والمناقشات السياسية على مختلف المستويات المحلي والوطني والقاري، من آراء وموافاة منظومة الأمم المتحدة بتلك الآراء؛

(ب) توعية الشعوب بالاتفاقات الدولية التي يتم التوصل إليها في الأمم المتحدة ومن خلال برامج الأمم المتحدة والحصول على موافقتها وتأييدها لتلك الاتفاقات؛

(ج) بناء توافق دولي في الآراء بشأن الإجراءات المتخذة في الأمم المتحدة تصديا للتحديات العالمية الكبرى؛

(د) توفير الدعم للأحزاب السياسية في ظل النظم الديمقراطية الصاعدة - لزيادة قدراتها على أن تؤدي على الصعيد المحلي والوطني مهامها في مجال وضع القوانين ومهامها الإشرافية فيما يتعلق بالأمور التي تخص التعاون الدولي في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، دأب الأمين العام للأمم المتحدة على توجيه رسائل بالفيديو إلى جميع البرامج الرئيسية للمؤتمر الدولي، بما في ذلك الدورتان الافتتاحيتان للجمعية العموميتين الخامسة والسادسة اللتين عقدتا في آستانا وبنوم بنه، والمؤتمر الاستثنائي الذي نظمه المؤتمر الدولي في كنيونغ بشأن تخفيف حدة الفقر، وقدم مساهمات ذات شأن ووفر التوجيه للمداولات بشأن المواضيع الرئيسية لتلك الاجتماعات.

ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلا عن المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية، بما في ذلك عنوان أمانته ومكاتب وأعضاء اللجنة الدائمة، على موقعه الشبكي

www.thiicapp.org

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية،

١ - تقرر أن تدعو المؤتمر الدولي للأحزاب السياسية الآسيوية إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفته مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.